

المختصر النافع في فقه الامامية

[283] ومع تلفها ، أو تعذرها ، يضمن الشهود. (الثالثة): لو كان المشهود به قتلا ، أو رجما ، أو قطعاً ، فاستوفي ، ثم رجع الشهود ، فإن قالوا : تعمدنا اقتص منهم أو من بعضهم ، ويرد البعض ما وجب عليهم ، ويتم الولي إن بقي عليه شيء. ولو قالوا : أخطأنا لزمتهم الدية ، ولو قال بعضهم : أخطأنا لزمه نصيبه من الدية ، ولم يمتص اقراره على غيره. ولو قال : تعمدت رد عليه الولي ما يفضل ، ويقتص منه إن شاء. وفي (النهاية) : يرد الباكون من شهود الزنا ثلاثة أرباع الدية ويقتل ، والرواية صحيحة السند ، غير أن فيها تسلطاً على الأموال المعصومة بقول واحد. (الرابعة) : لو شهدا بطلاق امرأة فزوجت ، ثم رجعا ضمنا المهر وردت إلى الأول بعد الاعتداد من الثاني. وتحمل هذه الرواية على أنها نكتت بسماع الشهادة لا مع حكم الحاكم ، ولو حكم لم يقبل الرجوع. (الخامسة) : لو شهد اثنان على رجل بسرقة فقطع ثم قال : أو همنا ، والسارق غيره. أغرما دية يد الأول ، ولم يقبلا في الأخير لما يتضمن من عدم الضبط. (السادسة) : تجب شهرة شاهد الزور ، وتعزيره بما يراه الامام حسماً للجرأة.
